

عيوب هيكل جامعة قطر



ذهب إلى الدكتور مازن حسنة، مباركاً بتقاده وظيفة نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية سائلاً العلي القدير أن يوفقه في عمله، وجلس تحدث معه عن هموم الطلبة من قبول وتسجيل وناقشت أهمية النظر في قواعد الإنذارات وفصل الطلبة المتبع في جامعة قطر، حيث إن النظام المتبع قد قضى على أحلام وأمال الكثير من المواطنين ذنبهم

الوحيد أنهم دخلوا الجامعة في الوقت الحالي وليس سابقاً. وقبل أن أسترسل حول النظم المتبعة في العديد من جامعات دول العالم المقدم قال لي: "إن الشئون الأكademie للطلبة هي من اختصاص الدكتور عمر الانصاري نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب". ففقطعه بأن شئون الطلاب الأكاديمية وليس أن تكون تحت إشراف وتوجيه الشئون الأكاديمية وليس شئون الطلاب. وقلت له: إننا لا نشك بأن جامعة قطر من الجامعات التي تحظى باعتراف دولي ولها روابط وعلاقات متينة مع العديد من المؤسسات التعليمية، ولا أحد ينكر دورها الرائد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في صنع مستقبل دولة قطر وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة، ولكن ما سمعته منك يآلني يعتبر عيباً في الهيكل الإداري للجامعة لأنها بهذه الطريقة انفردت بشكل خاطئ عن جامعات العالم كأنها بهذه الطريقة تفصل للناصبي في الهيكل المعتمد على الأشخاص وليس على طبيعة الأعمال.

وحتى أكون على اطلاع بالمستجدات في هذا الشأن، احتمال أن تكون القواعد تتغير، وبعد البحث والتقصي في الواقع الإلكتروني بالهيكل التنظيمية لكثير من جامعات العالم المتقدم والنامي وحتى التخلف منها، وجدت أن كلامي مع الدكتور مازن هو الصحيح، لأن عمادة شئون الطلاب، في أي جامعة، هي الجهة التي تعنى بالطلاب خارج قاعة المحاضرات، أي أنها مسؤولة عن نشاطاتهم التي تقع خارج المنهج الدراسي وتعلق بحياة الطالب من إسكان وتغذية وإعانت ومقابلات مالية ورعايتها تربوياً بتوجيهه وإرشاده ومساعدته على التغلب على المشاكل التي تواجهه وتكوين شخصيته وتكاملها

بين مدير القبول والتسجيل والتسجيل العام للجامعة، ومن تم تعرض على لجنة شئون الطلاب التي تقوم بإعطاء فرصة لن يكون معدله الفصلي 2 فأعلى في حين يكون المعدل التراكمي أقل من 2. أما عندما يكون المعدل الفصلي والتراكمي أقل من 2 واستندت الطلبة فقرارات الإنذارات المتتابعة (لا توجد إنذارات متقطعة) فعندما ترفع لجنة شئون الطلاب الموضوع لجلس الجامعة بالتصوية بطيء قيدهم، إن فصل الطلبة من الجامعة لا يخضع لرأي فردي أو رأي لجنة، بل إن الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ مثل ذلك القرار هي مجلس الجامعة فقط. أرفع سلطة بالجامعة، لأنها مسألة تتعلق بمستقبل حياة إنسان له تطلعاته وأمنياته.

وفي الختام نقول: إن استمرار عميد شئون الطلاب بالإشراف على القبول والتسجيل تحت الإدارة المباشرة لنائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية أمر مقبول . نوعاً ما . ولكن أن تخرج هذه المهمة من الشئون الأكاديمية إلى الشئون الطلابية فهو أمر غير مقبول على مستوىات العالم، وإذا نظر إلى هذه المهمة بأنها تتعلق بالطلاب، فنقول: إن الجامعة كلها تتعلق بالطلاب وبتعليم الطلاب وبرعاية الطلاب وبخريج الطلاب، وبالقياس فيجب أن تتحلى جميع مناصب نواب الرئيس ويكتفى بنائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب فقط. فالأمور الأكاديمية يا جامعة قطر تختلف عن الطلابية وعن الإدارية. والله من وراء القصد.

m.kubaisi@gmail.com

من خلال الأنشطة الطلابية المختلفة، ومن ضمن أنشطة شئون الطلاب:

* مساعدة الطلاب على الاستفادة القصوى علمياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً أثناء انتسابهم للجامعة ومراعاة النظام والسلوك القويم.

* توثيق العلاقة بين الطالب وأستاذه وجامعته في أثناء المرحلة الجامعية وبعد تخرجه.

* تنمية السلوك والخلق الأمثل لدى الطالب الجامعي وإعداده لتحمل أعباء الحياة.

* صقل المهارات وتنمية المعرفة لدى الطلاب وربطهم بوسائل المعرفة الحديثة.

* توفير فرص التدريب والعمل الملائمة والمتغيرة مع مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

* تعويذ الطلاب على المشاركة الاجتماعية وتنمية العلاقات بينهم. ومنذ نشأة عمادة شئون الطلاب بجامعة قطر وهي تقوم بتنفيذ السياسة (العامة) الخاصة بالطلاب على محورين وهما: 1. حياة الطالب الجامعية. وذلك بالتنسيق مع وكيل الجامعة (أو بما يسمى الآن نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية) وعمداء الكليات والأساتذة المشرفين على الأنشطة بالكليات، وذلك في كل ما يتعلق بالأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية. 2. الشئون الإدارية وذلك بالتنسيق مع أمين عام الجامعة (أو بما يسمى الآن نائب رئيس الجامعة لشئون الإدارية) وذلك فيما يتعلق برواتب الطلاب والإسكان والمواصلات والخدمات الصحية والطعام والأمن الجامعي.

ويسبب عدم رغبة الرئيس الأعلى للجامعة، في تلك الفترة، لإنشاء عمادة للقبول والتسجيل، فقد تم تكليف عمادة شئون الطلاب بتنفيذ أعمال القبول والتسجيل طبقاً لسياسة الجامعة وتوجيهات الكليات. وكان عميد شئون الطلاب يعمل من خلال وكيل الجامعة وبتنسيق كامل مع الكليات بتنفيذ القواعد الجامعية المقررة والمعتمدة من مجلس الجامعة، وكانت الموضع التي تعرض مبنية على التكليف وليس على الوظيفة، وعندما يصل إليه موضوع لابد من الاجتهاد فيه: فإنه يحيله إلى لجنة شئون الطلاب برئاسة وكيل الجامعة وعضوية ممثلي من جميع الكليات. ويتم تدارس ذلك الموضوع ضمن إطار الجامعة والكلية وعند الوصول إلى قرار معين تقوم العمادة بتنفيذها، وفي حالات عدم الوصول إلى قرار يتم تحويل الموضوع لجلس الجامعة لاتخاذ القرار المناسب. وبهذا فقد وصلت الجامعة للقواعد من خلال الممارسة واعتمادها من مجلس الجامعة الذي يعتبر هو أعلى سلطة بالجامعة. أما حالة الإنذارات الأكاديمية للطلبة فقد كانت تتم في المرحلة الأولى